

واقع صناعة الصكوك الإسلامية باعتبارها من أدوات المصارف الإسلامية

The Reality of the Islamic Sukuk Industry as one of the Tools of Islamic Banks

¹دقيش فايزة

طالبة دكتوراه/مخبر LMELSMC / جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت

faiza.dekiche@univ-temouchent.edu.dz

²حولية يحيى

أستاذ محاضر قسم أ/مخبر stratev / جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت

haoulia-yahia@hotmail.fr

تاريخ الاستلام 2021-09-16 تاريخ القبول 2021-11-26 تاريخ النشر 2021-12-31

الملخص:

إن المصارف الإسلامية مؤسسات حديثة النشأة، تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية، وتتميز بأنها مصارف متنوعة الخدمات والوظائف، تحرم الربا، وتقوم بالاستثمار والتمويل عن طريق صيغ التمويل الإسلامية المشروعة، ويكون ذلك على أساس تحملها للمخاطر والمشاركة في النتائج ربحا وخسارة، تهدف من خلال هذه الدراسة لإعطاء مفاهيم عامة حول المصارف الإسلامية، والتطرق إلى ماهية الصكوك الإسلامية، والإطلاع على واقع صناعة الصكوك الإسلامية، إلا أن غموضا يدور حول نشاط المصارف الإسلامية لغياب القوانين الخاصة بتنظيم عملها في إطار إسلامي محض، لهذا وجب العمل على زيادة وتطوير المصارف الإسلامية وتشجيع مبادئها الشرعية الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: المصارف الإسلامية، الصكوك الإسلامية، أنواع الصكوك.

تصنيف G20,G12, G10:JEL

Abstract:

Islamic banks are newly established institutions that comply with provisions of Islamic law and are characterized as banks with diverse services and functions, it outlaws usury, it invest and finances through legitimate financing formulas, these is based on taking risks and sharing result for profit and loss, through this study we aim to develop general concepts about Islamic banks and to address what Islamic sukuk are, and knowledge of the reality of Islamic sukuk industry, however the activity of Islamic banks is ambiguous because of the absence of laws regulating

¹المؤلف المراسل

their operation in a purely islamic contexte ,therefor efforts must be made to increase and develop islamic banks and promote their ligitimate islamic principles .

Keywords:Islamic banks, Islamic sukuk ,Sukuk types .

Jel Classification Codes: G10, G12, G20

مقدمة:

إعتمدت الأنشطة التجارية في العالم الإسلامي على مبادئ النظام المصرفي الإسلامي لأن تطبيق النظام الإقتصادي الوضعي أدى إلى تضرر اقتصاديات الدول، وتخلي أفرادها عن التعامل وفق النظام التقليدي القائم على أساس التعامل بالفائدة، الأمر الذي دفع علماء الإسلام والمفكرين الاقتصاديين إلى إيجاد البديل الشرعي في المعاملات المالية بتقدم طرق أو صيغ تمويلية إسلامية ملائمة لكل نشاط، حيث شهدت صناعة التمويل الإسلامي تطورات مهمة في مقدمتها أهم منتجاتها المالية الإسلامية وهي الصكوك الإسلامية، حيث أقيمت مصارف إسلامية تعمل بنظام الصكوك الإسلامية وحسب الشريعة الإسلامية. وبعد الأزمة العالمية سنة 2008 برزت الأهمية الكبيرة للصكوك الإسلامية، حيث عرفت إنتشارا واسعا، وتطورا ملحوظا ونمو كبيرا، وعرفت الصكوك بكامل أنواعها نجاحا مبهرًا خلال السنوات الأولى من اعتمادها فأصبحت تلعب دورا مهما في تنشيط السيولة في الإقتصاد الإسلامي واعتمادها في الدول الإسلامية، وقد تضاعف الاهتمام بهذه الصناعة كبديل عن السندات والأسهم التقليدية وغيرها في أسواق المال المحلية والدولية، وعلى ضوء هذه المقدمة تتمحور إشكالية هذه الدراسة في:

الإشكالية: ما هي المصارف الإسلامية، وكيف يتم إصدار الصكوك الإسلامية؟

وتتفرع تحت هذه الإشكالية عدة أسئلة فرعية :

- ما مفهوم المصارف الإسلامية ؟
- ما هي الصكوك الإسلامية ؟
- ما واقع صناعة الصكوك الإسلامية في المصارف الإسلامية ؟

الفرضيات: قصد الإجابة عن التساؤلات السابقة يمكن صياغة الفرضيات كالتالي والتي سوف يتم اختبارها :

- المصارف الإسلامية تشغل جزءا مهما من النشاط الإقتصادي الجاري خاصة في المجتمعات المتدنية، المحافظة التي تحرص على موافقة الشرع الإسلامي في التعاملات اليومية.
- الصكوك الإسلامية هي واحدة من الأدوات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

إن للمصارف الإسلامية دورا مؤثرا وبارزا مما يفسر الانتشار والنمو الكبير الذي تعرفه في واقع الأمة الإسلامية فحسب بل أيضا في باقي دول العالم.

الأهمية: تستمد هذه الدراسة من أهمية المصارف الإسلامية والتي تهدف إلى تجميع الأموال أو المدخرات وتوظيفها في النشاط الإقتصادي يتلاءم والشريعة الإسلامية وكذلك من أهمية الصكوك الإسلامية التي حققت إقبالا واسعا وإنتشارا ملحوظا في الآونة الأخيرة باعتبارها صيغة تمويلية وإحدى المنتجات المالية المبتكرة لدى العديد من دول العالم.

الأهداف: وتهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

- تحديد مفهوم المصارف الإسلامية والتي تعتبر مؤسسات حديثة النشأة على المجتمع الإسلامي خاصة والعالم عامة ؛
- تسليط الضوء على أداة من أدوات التمويل والتي كبر حجم التعامل بها على المستوى وهي الصكوك الإسلامية ؛
- الإطلاع على واقع صناعة الصكوك الإسلامية .

منهجية الدراسة: في ظل هذه الدراسة سيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، لعرض المفاهيم النظرية وفي دراسة الحالة التطبيقية، من خلال تجميع البيانات، المعلومات المتعلقة بالموضوع باستخدام التقارير والأوراق العلمية ثم تحليلها من أجل تحقيق أهداف الدراسة.

الدراسات السابقة:

- دراسة عمروش بحية (2009) بعنوان: "واقع صناعة الصكوك الإسلامية في ظل التطورات الراهنة"، تهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى تقديم مفهوم وأنواع وخصائص ومبدأ عمل الصكوك الإسلامية وإبراز ما تتميز به من خصائص حيث استعرضت واقع إصدار الصكوك وتداولها خلال الفترة (2001-2014) وأهم ما استخلصته أن الصكوك الإسلامية واحدة من أهم الأدوات المالية الإسلامية التي استطاعت أن تجد لها موطئ قدم في أسواق المال العالمية واستقطاب صكوك المستثمرين من دول مختلفة ليس فقط في العالم الإسلامي وأصبحت متاحة للجميع أفرادا وشركات وحكومات في القارات الرئيسية.
- دراسة كمال رزيق، إبراهيم شيخ التهامي (2019) بعنوان: "أهمية الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات المستدامة - الصكوك الإسلامية الخضراء - نموذجاً" - بينت الدراسة أن التمويل الإسلامي عموماً وأدواته المالية المتنوعة كالصكوك الإسلامية الخضراء خصوصاً قادرة على قيادة برامج تمويل المشاريع الحكومية بكفاءة عالية وتكلفة منخفضة وبآجال مختلفة، وشهدت أسواق الصكوك الإسلامية العالمية عدة إصدارات حكومية لتمويل المشروعات الكبرى وتنشيط إقتصاداتها وجذب أموال المستثمرين لتوظيفها في مشاريع متنوعة تساعد على استقرار الوضع الإقتصادي للدولة، ومن أمثلة تلك الإصدارات: الصكوك الإسلامية الخضراء كبديل عن السندات الخضراء.

- دراسة Toualbia Nihed, Metarref Aoutef, Bahloul Latifa (2020) بعنوان: "دور البنوك الإسلامية في تمويل العجز العام و البنية التحتية - مشروع ماليزيا نموذجاً" - تهدف هذه الدراسة إلى تقديم لمحة عامة عن الصكوك الإسلامية، ودورها في تمويل الميزانية بشكل عام ومشروعات البنية التحتية على وجه الخصوص في ماليزيا، فأبرزوا أن هناك إمكانية ابتكار صيغة صكوك إسلامية على أساس أنها يمكن أن تساعد في تجنب مخاطر التمويل الأجنبية والمساهمة في تطوير الأسواق المالية المحلية وتمويل المشاريع الكبرى ومعالجة العجز في الميزانية.

محاور البحث:

- أولاً: ماهية المصارف الإسلامية.
- ثانياً: ماهية الصكوك الإسلامية ومراحل عملية التصكيك.
- ثالثاً: واقع صناعة الصكوك الإسلامية.

1- ماهية المصارف الإسلامية:

1-1 معنى المصارف الإسلامية:

- المعتمد عند المسلمين أن المال مال الله جعل له ضوابط وأحكام حتى لا تكون دولة بين أغنياء المجتمع والبنوك الإسلامية ما توجهت لهذا إلا لإجبار مؤسساتها على تطبيق تلك الأحكام لذلك فالمصارف الإسلامية هي:
- رابطة العقيدة: مؤسسات مالية وعقائدية تسعى إلى تحقيق المصالح المادية المقبولة شرعاً.
 - رابطة الأعمال: منظمة إسلامية تعمل في مجال الأعمال بهدف بناء الفرد المسلم.
 - رابطة المالية: مؤسسات مالية مصرفية ملتزمة باجتناب التعامل بالصرافة الربوية.
 - رابطة الربا: مصارف لا ربوية، فهي لا تتلقى الودائع بالفائدة ولا تمنح التمويل بالفائدة.

أما عن التعريف الجامع جاء في إتفاقية إنشاء الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية: " يقصد بالبنوك الإسلامية تلك المؤسسات التي ينص القانون على إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على التزام مبادئ الشريعة وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذاً وإعطاء".¹

2-1 نشأة المصارف الإسلامية:

يعود ظهور المصارف الإسلامية إلى سنة 1940 م عندما أنشئت في ماليزيا صناديق للادخار تعمل من دون فائدة، وبعدها في أواخر الأربعينات بدأ التفكير المنهجي المنظم يظهر في باكستان من أجل وضع تقنيات تمويلية تراعي المعالم الإسلامية، غير أن هذا التفكير أخذ مدة طويلة ولم يجد له منفذا تطبيقيا إلا في مصر مع بداية الستينات فمدينة ميت غمر التابعة لمحافظة الدقهلية بجمهورية مصر العربية، تعد المدينة الأولى التي شهدت ميلاد أول تجربة للمصارف الإسلامية، وإن كانت لم تستمر سوى بضع سنوات. فقد ظهرت سنة 1963م برئاستها أحمد النجار وانتهت سنة 1967 م، ورغم قصر عمر التجربة إلا أنها كانت ناجحة، ومهدت السبيل لانطلاقة حقيقة للعمل المصرفي الإسلامي، ابتداء من سنة 1971 م لإنشاء أول مصرف إسلامي حكومي بمصر وهو بنك ناصر الاجتماعي، وفي سنة 1974 م أقر وزراء مالية الدول الإسلامية في المؤتمر المعقد بمكة، إنشاء البنك الإسلامي للتنمية الذي باشر أعماله سنة 1975، والذي يعتبر أول مؤسسة تمويلية دولية إسلامية في العالم، تحدف إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول العالم الإسلامي، وتتقيد بأحكام الشريعة الإسلامية. وأعقبه بنك دبي الإسلامي سنة 1975 م ليصبح أول مصرف إسلامي ينشأه الأفراد، ثم توالى إنشاء المصارف الإسلامية حتى بلغ عددها 25 مصرفاً، في نهاية عقد السبعينات، وارتفع إلى 100 مصرف في نهاية عقد الثمانينات، واستمرت وتيرة التوسع والانتشار للمصارف الإسلامية إلى أن وصل سنة 1996 م عدد المصارف والمؤسسات الإسلامية المالية إلى 192 مصرف موزعة على 34 دولة واستمر هذا التوسع من الألفية الثالثة إلى أكثر من 270 مصرف موزعة على مختلف أنحاء العالم بما فيها أوروبا وأمريكا، وتصل أموالها لأكثر من 260 مليار دولار، إذ استطاعت أن تعبا كميات كبيرة من الأموال في شكل مساهمات أو ودائع استثمارية، وبمعدل نمو يناهز ما بين (13-16) % إضافة إلى عدد من فروع المعاملات الإسلامية التي اقتحمت المصارف التقليدية على مستوى العالم.²

3-1 خصائص المصارف الإسلامية:

للمصرف الإسلامي خصائص تميزه عن غيره من المصارف الأخرى، ومن أهم هذه الخصائص:

- **استبعاد الفوائد الربوية:** إن أول ما يميز المصرف الإسلامي عن غيره من المصارف الربوية استبعاد كافة المعاملات غير الشرعية من أعماله وخاصة نظام الفوائد الربوية الذي يمثل خيط الروح بالنسبة للمصارف الربوية وبذلك ينسجم المصرف الإسلامي مع البيئة السليمة للمجتمع الإسلامي ولا يتناقض معها.
- **الإستثمار في المشاريع الحلال:** يعتمد المصرف الإسلامي في توظيف أمواله على الإستثمار المباشر أو استثمار المشاركة وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية وبذلك يخضع نشاطه لضوابط النشاط الاقتصادي في الإقتصاد الإسلامي.
- **ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية:** إن للعمال وظيفة اجتماعية في الإسلام، لذلك كان الاهتمام بالنواحي الاجتماعية أصلاً من أصول هذا الدين، وهذا ما يميز المصرف الإسلامي بالصفة الاجتماعية. وإن المصرف الإسلامي باعتباره مؤسسة اقتصادية مالية مصرفية اجتماعية، يقوم بتعبئة مدخرات الأفراد واستثمارها في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي خدمة لمصالح

¹ فاطمة الزهراء بويصلة. (2014)، المصارف الإسلامية ضرورة حتمية. مجلة الحضارة الإسلامية، المجلد 15، العدد 20، الصفحات 57-70، ص 57.

² عبد المجيد سعود. (2012)، أثار العولمة على المصارف الإسلامية، مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد 5، العدد 2، الصفحات 115-124، ص 117.

المجتمع ومن هنا يكون ارتباط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية لذلك يهتم المصرف الإسلامي بالعائد الاجتماعي إلى جانب العائد الفردي وهذا أحد المعايير الرئيسية التي تحتم الصلة الوثيقة بين العقيدة والقيم و التنظيم الاقتصادي في الإسلام.¹

4-1 التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية:

هناك بعض المخاطر التي تنفرد بها المصارف الإسلامية دون غيرها بالإضافة إلى بعض التحديات والوسائل التي لا بد من تناولها بالكثير من الجدية والمرونة من قبل الباحثين في الاقتصاد الإسلامي وخبراء المخاطر في المصارف الإسلامية فمخاطر غياب الفهم الصحيح للمخاطر في العقود الإسلامية يؤدي إلى غياب الفهم الصحيح لعمل المصارف الإسلامية ورسالتها ومبدأي الخراج والضمان والغرم بالغرم سواء لدى المتعاملين من جهة، ومن جهة أخرى الأخطر من ذلك أن يكون لدى العاملين في المصارف الإسلامية مما يؤدي إلى بروز مخاطر في الثقة و بالتالي مخاطر السحب بأن يسحب المودعون ودائعهم بسبب الشعور بأن قد لا يوجد فروق جوهرية بين المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية من حيث النتيجة على الأقل، وبسبب أن العائد على الودائع قد لا يكون منافسا مقارنة بالفوائد التي يتقاضاها المودعون لدى البنوك التقليدية، كما يمكن أن يولد ذلك بما يدعى بمخاطر الإزاحة التجارية ويحدث هذا بشكل رئيسي في حال لجوء المصارف الإسلامية بسبب المنافسة إلى دعم عائدات المودعين من أرباح المساهمين أو إلى محاولة ضمان بعض الودائع الاستثمارية بالاعتماد على اجتهادات فقهية لا تتمتع بالإجماع والاستقرار.²

2- ماهية الصكوك الإسلامية ومراحل عملية التصكيك:

1-1 مفهوم الصكوك الإسلامية:

يعرف مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة التعاون الإسلامي للتصكيك (التوريق الإسلامي) على أنه إصدار وثائق أو شهادات مالية متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية موجودات (أعيان أو منافع أو حقوق أو خليط من الأعيان والمنافع والنقود والديون) قائمة فعلاً أو سيتم إنشاؤها من حصيلة الاكتتاب، وتصدر وفق عقد شرعي وتأخذ أحكامه. كما أنها تحويل مجموعة من الأصول المدرة للدخل غير السائلة إلى صكوك قابلة للتداول مضمونة بهذه الأصول ثم بيعها في الأسواق المالية مع مراعاة ضوابط التداول.³

عرفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على أنها جمع صك ويشار لها عادة ب (السندات الإسلامية)، وهي شهادات، ويمثل كل صك حق ملكية لنسبة مئوية شائعة في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدأ استخدامها فيما أصدرت من أجله، وتعرف الصكوك الإسلامية في هذا المعيار بالصكوك الاستثمارية تميزا لها عن السهم وسندات القرض.⁴

أما عن تعريف الدكتور سامي حسن حمود للصكوك أنها وثائق موحدة القيمة وصادرة بأسماء من يكتبون فيها مقابل دفع القيمة المحررة بها، وذلك على أساس المشاركة في نتائج الأرباح أو الإيرادات المتحققة من المشروع المستثمر فيه بحسب النسب المعلنة على

¹ محمد الطاهر قادري، البشير جعيد، و أحلام سلوى نعامة. (2014)، المصارف الإسلامية بين الواقع و المأمول. مجلة دفاتر إقتصادية، المجلد 5، العدد 2، الصفحات 201-215، ص206

² علي محبوب، و علي سنوسي. (2020)، مخاطر تنفرد بها المصارف الإسلامية المخاطر التشغيلية أ نموذجاً دراسة ميدانية لبنك البركة الأغواط. مجلة أبحاث إقتصادية معاصرة، المجلد 3، العدد 6، الصفحات 14-26، ص18.

³ مصطفى العرابي، و سعدية حمو. (2017)، دور الصكوك الإسلامية في تمويل الاقتصاد ماليزيا أنموذجاً. مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 3، الصفحات 67-85، ص69.

⁴ عبد الرزاق زيدان. (2019)، صناعة الصكوك الإسلامية خلال الفترة 2001-2015 الواقع، التحديات والآفاق. مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 5، العدد 1، الصفحات 102-122، ص104.

الشروع، مع مراعاة التصفية التدريجية المنتظمة لرأس المال المكتتب به عن طريق تخصيص الحصص المتبقية من الأرباح الصافية لإطفاء قيمة السندات جزئيا حتى السداد التام.¹

2-2 أهمية الصكوك الإسلامية:

للصكوك الإسلامية أهمية على المستوى الكلي وعلى المستوى الجزئي ومن أهمها ما يلي:

• بالنسبة للمستثمرين:

تمثل أهمية الصكوك بالنسبة للمستثمرين فيما يلي:

- تنتج الصكوك أدوات قليلة التكلفة مقارنة بالاقتراض البنكي وذلك بسبب قلة الوسطاء والمخاطر المرتبطة بالورقة المالية المصدر؛
- تتميز الصكوك بأنها غير مرتبطة بالتصنيف الائتماني للمصدر، حيث تتمتع الأوراق المالية المصدر بموجب عمليات التصكيك بصفة عامة بتصنيف إئتماني عالي نتيجة دعمها بتدفقات مالية محددة عبر هيكل داخلية معرفة بدقة، بالإضافة للمساعدة الخارجية بفعل خدمات التحسين الائتماني؛
- توفر الصكوك الإسلامية فرصا استثمارية متنوعة للأفراد والمؤسسات والحكومات بصورة تمكنهم من إدارة سيولتهم بصورة واضحة.

• بالنسبة للاقتصاد الكلي:

في مقابل أهمية الصكوك الإسلامية للمستثمرين، فإن الإقتصاد الكلي للدول يستفيد من عملية التصكيك الإسلامي وتتمحور هذه الأهمية في العناصر الموالية:

- تساعد عملية التصكيك في نمو الناتج المحلي دون الحاجة إلى استثمارات إضافية؛
- من شأن انتشار صناعة الصكوك الإسلامية توفر مساحة لقيام مؤسسات تزود هذه الصناعة بالمدخلات الأساسية لها، والتي تقوي من بنيتها التحتية؛

من شأن الصكوك الإسلامية أن تبرر تبني الدول لسياسات نقدية أقل تقييدا للائتمان بسبب حقيقة مصادر تمويلها، لأن السياسات التوسعية تعطي ثقة أكبر من مناخ الاستثمار بالبلاد²

3-2 أهداف الصكوك الإسلامية:

تمثل الأهداف الأساسية لإصدار الصكوك الإسلامية فيما يلي:

- المساهمة في جمع رأس مال تمويل إنشاء مشروع استثماري من خلال تعبئة موارده من المستثمرين، وذلك من خلال طرح صكوك وفق مختلف صيغ التمويل الإسلامية في أسواق المال لتكون حصيلة الاكتتاب فيها رأس مال مشروع؛
- تسعى إلى الحصول على السيولة اللازمة لتوسيع قاعدة المشاريع وتطويرها، وهو الإجراء الذي يتم بموجبه تحويل الأصول المالية للحكومات والشركات إلى وحدات تتمثل في الصكوك الإسلامية، ومن ثم عرضها في السوق لجذب المدخرات لتمويل المشاريع الاستثمارية طويلة الأجل.³

4-2 خصائص الصكوك الإسلامية:

يمكن تلخيص أهم الخصائص فيما يلي:

- وثائق تصدر بإسم مالكيها، بفئات متساوية القيمة، لإثبات حق مالكيها في الموجودات الصادرة بموجبها؛

¹ عبد الحق العيفة. (2018)، طبيعة الملكية في هيكل الصكوك الإسلامية، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 7، العدد 1، الصفحات 121-131، ص 124.

² حمزة غربي، و فاء جبلاحي. (2018)، الصكوك الإسلامية، أنواعها وإدارة مخاطرها. مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد 2، العدد 1، الصفحات 136-148، ص 139.

³ نوال بن عمار. (2011)، الصكوك الإسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الإسلامية تجربة السوق المالية الإسلامية الدولية - البحرين.

مجلة الباحث، المجلد 9، العدد 9، الصفحات 253-264، ص 238.

- التداول فيها يكون وفق شروط وضوابط شرعية، لتداول الأصول والمنافع والخدمات التي تمثلها؛
- تمثل حصص في موجودات قائمة، أو يتعين إيجادها أو منافع، ولا تمثل ديناً على مصدرها؛
- الصك الاستثماري الإسلامي يعطي حامله حصة من الربح إن وجدت، ويلزمه بتحمل مخاطر الاستثمار كاملة؛
- توطر العلاقة بين أطراف عملية التصكيك بعقد شرعي يتم الإستناد عليه؛
- الصك الاستثماري الإسلامي، يخصص حصيلة الاكتتاب فيه للاستثمار في مشاريع أو أنشطة تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وعادة يتم تحديدها مسبقاً.¹

5-2 أنواع الصكوك الإسلامية:

للصكوك الإسلامية أنواع عديدة نذكر أهمها فيما يلي:

- **صكوك المضاربة:** تعتبر هذه الصكوك أداة استثمارية تقوم على تجزئة رأس المال المضاربة وذلك بإصدار صكوك ملكية رأس المال المضاربة على أساس وحدات متساوية ومسجلة بأسماء أصحابها، باعتبارهم يملكون حصصاً شائعة في رأس المال المضاربة، وما يتحول إليه بنسبة ملكية كل منهم، وتنقسم صكوك المضاربة إلى قسمين:
 - **صكوك مضاربة المطلقة:** لا يخصص فيها حصة الصكوك مشروعاً معيناً، حيث يمكنهم اختيار المشروع الذي يناسبهم.
 - **صكوك المضاربة المقيدة:** في هذا النوع يخصص فيها حصة الصكوك مشروعاً معيناً ولا يحق لهم الخروج عنه.

إضافة إلى هذين النوعين نجد صكوك المضاربة المستردة بالتدرج، وصكوك المضاربة القابلة للتحويل.²

- **صكوك المشاركة:** يتم إصدارها بغية استخدام حصيلة الاكتتاب في إنشاء مشروع استثماري أو تمويل توسيع المشروع، ويصبح المشروع ملكاً لحملة الصكوك، وتدار الصكوك على أساس عقد المشاركة بتعيين أحد الشركاء لإدارتها بصيغة الوكالة بالاستثمار.³
- **صكوك الإجارة:** تعرف على أنها عبارة عن صكوك متساوية القيمة تمثل أجزاءاً متماثلة مشاعة في ملكية منافع أعيان معمرة مرتبطة بعقود إجارة، أو تمثل عدداً مماثلاً من وحدات خدمة موصوفة تقدم من ملتزمها بحامل الصك في وقت مستقبلي، وقد يتم إصدار صكوك التأجير على صيغة إجارة أو مشاركة في الإنتاج، وقد تمثل حصة في أصول حكومية، هذه الصكوك تباع للجمهور وهي تمثل مستندات ملكية في عقارات أو آلات أو تجهيزات أو أية سلعة معمرة أخرى يمكن أن تباع منفعتها صكوك ذات قيمة متساوية تمثل ملكية أعيان مؤجرة أو منافع أو خدمات وهي قائمة على أساس عقد الإجارة كما عرفته الشريعة الإسلامية.⁴
- **صكوك السلم:** السلم في اللغة هو السلف، أما اصطلاحاً فهو عقد على موصوف في الذمة مؤجل بثمن مقبوض في المجلس وتأسيساً على ذلك، فإن صكوك السلم هي صكوك تمثل بيع سلعة مؤجلة التسليم بثمن معجل، والسلعة المؤجلة التسليم هي من قبيل الديون العينية، لأنها موصوفة تثبت في الذمة، ولا يزال في ذمة البائع أو المشتري، فهي من قبيل الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وتتميز صكوك السلم بما يلي:

- تشغيل أموال المستثمرين بربح جيد؛

- توفير التمويل اللازم للمنتجين ورجال الأعمال حسب الأحكام الشرعية؛

¹ السعيد بريكة، و سناء مرابطي. (2017)، دور الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية - تجربة السودان أنموذجاً. مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 3، العدد 1، الصفحات 183-197، ص186.

² عبد العزيز بوكار، و عبد الباسط بن عبيد. (2014)، صناعة الصكوك الإسلامية في الدول العربية: الواقع والتحديات. التكامل الاقتصادي، المجلد 2، العدد 3، الصفحات 346-358، ص333.

³ نور الدين كروش، و عيماد معوشي. (2017)، الصكوك الإسلامية كبدائل تمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. Beam Journal of Economic Studies، المجلد 1، العدد 1، الصفحات 31-44، ص38.

⁴ بختي عمارية. (2018)، مساهمة البنوك الإسلامية في تنمية الصكوك الإسلامية في سوق الإمارات. المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، المجلد 1، العدد 3، الصفحات 118-142، ص122.

- ضمان الحصول على السلعة وقت إحتياجها بسعر مناسب.¹
- **صكوك الإستصناع:** هي صكوك تطرح لجمع مبلغ لإنشاء مبنى أو صناعة آلة أو معدات مطلوبة من مؤسسة معينة بمبلغ يزيد عن المبلغ اللازم لصناعتها، وحقوق حملة الصكوك تتمثل فيما دفعوها ثمنا لهذه الصكوك إضافة إلى الربح الذي يمثل الرق بين التكلفة وثن البيع.²
- **صكوك المراجعة:** عرفت صكوك المراجعة بأنها شهادات متساوية القيمة صادرة لغرض تمويل شراء السلع عن طريق المراجعة بحيث يصبح حملة الشهادات أصحاب سلعة المراجعة، ومصدر الشهادة هو البائع للسلعة مراجعة وأصحاب الشهادة الذين يملكون سلعة المراجعة، يحق لهم تحديد سعر البيع النهائي، وجاء في المعايير الشرعية بأنها وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتمويل شراء سلعة المراجعة، وتصبح سلعة المراجعة مملوكة لحملة الصكوك، ومصدر الصك قد يكون واعدا بشراء بضاعة مراجعة، ومشتريها بعد تملك البائع لهذه البضاعة وقبضه لها للضمان، والمكتتبون في الصكوك هم البائعون لهذه البضاعة بقصد الحصول على الربح، وهو الفرق بين ثمن شراء بضاعة المراجعة نقدا وبيعها بالأجل، وحصيلة الصكوك هي تكلفة شراء البضاعة.³
- **صكوك المزارعة:** وهي وثائق تصدر متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تمويل مشروع وفق عقد المزارعة، ويصبح لحامل الصك حصة في المحصول وفق ما حدده العقد.⁴
- **صكوك المساقاة:** وهي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في سقي الأشجار المثمرة والإنفاق عليها ورعايتها، على أساس عقد المساقاة، ويصبح لحملة الصكوك حصة من الثمار وفق ما يحدده العقد، فهي وثائق يصدرها مالكو مزارع أشجار الفاكهة لاستخدام حصيلتها في الصرف على هذه الأشجار ورعايتها وتعهدها بالري والتسميد والتقليم ومعالجة الآفات الزراعية ثم جني المحصول وبيعه أو تخزينه وتسويقه ويقوم المكتتبون في هذه الصكوك بدور المساقى حيث تمول حصيلة الصكوك هذه الأنشطة، ويستحق حاملوها الحصة المتفق عليها من المحصول.⁵
- **صكوك المغارسة:** وهي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في غرس أشجار وفي ما يتطلبه هذا الغرس من أعمال ونفقات على أساس عقد المغرسة، ويصبح لحملة الصكوك حصة في الأرض و المغيرس.⁶
- **صكوك الوكالة بالاستثمار:** وهي وثائق تمثل مشروعات أو أنشطة تدار على أساس عقد الوكالة بالاستثمار بتعيين وكيل عن حملة الصكوك لإدارتها.⁷

مراحل عملية التصكيك: للتصكيك ثلاثة مراحل تتم وفقا للتسلسل التالي:

¹ حمزة غربي، و فاء جبلاحي، مرجع سابق، ص 142.

² فاطمة بوخاري. (2017)، دور الصكوك الإسلامية كآلية لتفعيل السوق المالي التجربة الماليزية في السوق المالية الإسلامية. مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد 2، العدد 2، الصفحات 55-70، ص 58.

³ رشيد درغال. (2015)، دور الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 8، العدد 1، الصفحات 81-100، ص 94.

⁴ يوسف تيري. (2015)، الصكوك الإسلامية، مخاطرها وآليات معالجتها. مجلة الإقتصاد الجديد، المجلد 6، العدد 2، الصفحات 317-330، ص 321.

⁵ عائشة بوتلجة، و أمال حمو زروقي. (2018)، الصكوك الإسلامية ودورها في تمويل القطاع الزراعي. مجلة الإقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، المجلد 1، العدد 1، الصفحات 19-34، ص 27.

⁶ عيسى بدروني، و نصر الدين بن أعمارة. (2018)، أنواع الصكوك الإسلامية وطرق إدارة مخاطرها بالتركيز على السوق الماليزية. مجلة التنمية والإقتصاد التطبيقي، المجلد 2، العدد 2، الصفحات 178-189، ص 181.

⁷ مصطفى العرابي، و سعدية حمو، مرجع سابق، ص 71.

• **مرحلة جمع الأصول:** هذه المرحلة تمثل المرحلة التي يقوم فيها مالك الأصول بتجميع ما عنده من أصول على مختلف أنواعها، كالقروض بأنواعها، والأعيان المؤجرة في محفظة التصكيك، قاصدا بذلك تسهيلها عن طريق بيعها على المستثمرين، بعد تحويلها إلى صكوك الإستثمار.

• **مرحلة نقل الأصول:** من المنشئ (originator) إلى المنشأة ذات الأغراض الخاصة SPV.

• **مرحلة تصكيك الأصول:** وفي هذه المرحلة تقوم المنشأة ذات الغرض لبيع خاص SVP بالإجراءات التالية: إعادة تحويل الأصول وتقسيمها إلى وحدات لكي توافق حاجات المستثمرين في المجال الإقتصادي، يعني أن تجعل كل نوع من الأصول على حدى، مثل أن تجعل وحدة القروض على حدى.

• **مرحلة إطفاء الصكوك:** بمعنى استرداد القروض أو قيمة السندات عن طريق الدفع السنوي من صندوق الاستهلاك، ويتم ذلك عن طريق:

• توزيع ما في المشروع على أصحاب الصكوك مرة واحدة؛

• تصفية المشروع وهو بيع المشروع وتحويله إلى نقد وسيولة، ومن ثم يأخذ كل واحد من أصحاب الصكوك حقه بقدر نصيب.¹

3 واقع صناعة الصكوك الإسلامية:

1-3 إجمالي إصدار الصكوك العالمية خلال الفترة 2009-2019 م:

يظهر الجدول 1 إجمالي إصدار الصكوك العالمية خلال الفترة 2009-2019 فالملاحظ انه بلغ إجمالي الإصدارات العالمية 145.70 مليار دولار أمريكي في سنة 2019 وهي أعلى قيمة لإصدار الصكوك سنويا منذ إنطلاقها لأول مرة سنة 2001، فقد أظهر الإصدار العالمي للصكوك زيادة بقيمة 123.15 مليار دولار أمريكي في سنة 2018، وهذا راجع بشكل أساسي إلى إصدارات الصكوك السيادية.

جدول 1. إجمالي إصدار الصكوك العالمية خلال الفترة 2001-2019 م

السنوات	قيمة الاصدارات
2006-2001	21.556
2007	14.002
2008	2.210
2009	37.927
2010	53.125
2011	93.173
2012	137.599
2013	135.557
2014	107.300
2015	67.818
2016	87.784
2017	116.717

¹ صارة زعيتري، و نورة زيان. (2020)، واقع إصدار وتداول الصكوك الإسلامية -التجربة الماليزية نموذجا-. مجلة الميدان للدراسات الرياضية و الإجتماعية و الإنسانية، المجلد2، العدد7، الصفحات 344-360، ص349.

123.150	2018
145.702	2019

المصدر: تقرير الصكوك الإسلامية النسخة التاسعة منشورات السوق المالية الإسلامية ص 28.

2-3 التقسيم الإقليمي لإصدار الصكوك الدولية (جانفي 2001-ديسمبر 2019):

توضح لنا الجداول 2،3،4،5 أدناه أن الإمارات العربية بنسبة % 27.72 حافظت على مكانتها الرائدة في الحجم والقيمة في الصكوك الدولية تليها ماليزيا بنسبة % 25.24 بينما حصة المملكة العربية السعودية % 19.60 وأندونيسيا % 6.45 والبحرين % 4.29 و تركيا % 4.81 ترتفع تدريجيا جنبا إلى جنب مع المملكة العربية السعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان والبحرين.

جدول 2 . بالنسبة لآسيا و دول الشرق الأقصى

النسبة %	القيمة (مليون دولار)	عدد الإصدارات	الدول
0.03%	97	1	الصين
1.10%	3.196	5	هونغ كونغ
6.45%	18.703	21	اندونيسيا
0.07%	190	3	اليابان
25.24%	73.183	138	ماليزيا
1.24%	3600	4	باكستان
0.25%	71.1	4	سنغفورا

المصدر: تقرير الصكوك الإسلامية النسخة التاسعة منشورات السوق المالية الإسلامية ص 53.

جدول 3. بالنسبة لمنطقة الخليج العربي و الشرق الأوسط

النسبة %	القيمة (مليون دولار)	عدد الإصدارات	الدول
4.29%	12.430	103	بحرين
1.42%	4.127	19	كويت
1.46%	4.219	5	عمان
4.79%	13.895	22	قطر
19.60%	56.825	68	المملكة العربية السعودية
27.72%	80.364	125	الإمارات العربية المتحدة

المصدر: تقرير الصكوك الإسلامية النسخة التاسعة منشورات السوق المالية الإسلامية ص 53

جدول 4 . بالنسبة لمنطقة أفريقيا

النسبة %	القيمة (مليون دولار)	عدد الإصدارات	الدول
0.05%	150	1	نيجيريا
0.17%	500	1	جنوب أفريقيا
0.04%	130	1	السودان

المصدر: تقرير الصكوك الإسلامية النسخة التاسعة منشورات السوق المالية الإسلامية ص 54

جدول 5. بالنسبة لأوروبا و الدول الأخرى

النسبة %	القيمة (مليون دولار)	عدد الإصدارات	الدول
0.0003%	1	1	فرنسا

0.07%	206	3	ألمانيا
0.10%	280	3	لكسمبورغ
4.81%	13.946	27	تركيا
0.59%	1.719	10	المملكة المتحدة
0.47%	1.367	5	الولايات المتحدة الأمريكية
0.03%	77	1	كزخستان

المصدر: تقرير الصكوك الإسلامية النسخة التاسعة منشورات السوق المالية الإسلامية مرجع سابق ص 54

إجمالي عدد و قيمة الإصدارات حسب كل منطقة خلال 2001-2019 م

الجدول 6 عبارة عن حوصلة الجداول الأربعة 2،3،4،5 السابقة تبين عدد الإصدارات وقيمتها ونسبة كل منطقة من هذه الإصدارات حيث يتبن سيطرة دول مجلس التعاون الخليجي الخمس على 59.28% من إجمالي إصدارات الصكوك الدولية منذ إنشائها.

جدول 6 . إجمالي عدد و قيمة الإصدارات حسب كل منطقة خلال 2001-2019 م

النسبة %	القيمة (مليون دولار)	عدد الإصدارات	الدول
34.38%	99.680	176	بالنسبة لآسيا و دول الشرق الأقصى
59.28%	171.861	342	بالنسبة لمنطقة الخليج العربي و الشرق الأوسط
0.27%	780	3	بالنسبة لمنطقة أفريقيا
6.07%	17.595	5	بالنسبة لأوروبا و الدول الأخرى
100%	289.917	571	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على بيانات الجداول السابقة.

3-3 التحديات التي تواجه صناعة الصكوك الإسلامية:

تواجه الصكوك الإسلامية جملة من المخاطر والتحديات المرتبطة بمهذ الصناعة وأهمها مايلي:

- **خاطر الائتمان:** ترجع نوعية هاته المخاطر إلى عدم تسديد العميل بالأموال التي عليه في تاريخ استحقاقها، ويكون مصدر ذلك سواء أختار العميل، أو عدم كفاءة العميل أو سمعته أو عدم رغبته أو عدم سداد التزاماته.
- **مخاطر السوق:** تنقسم إلى مخاطر الأصول الحقيقية ومخاطر سوق المال وتكون هذه المخاطر خاصة بالنشاط الاستثماري، في كل الاتجاهات سواء في اتجاه الصعود أو نزول للأسعار، وذلك لعوامل اقتصادية واجتماعية أو سياسية.
- **مخاطر أسعار الأوراق المالية:** تنشأ هاته المخاطر لتداول الأوراق المالية في أسواق رأس المال مما ينتج تذبذب للأسعار سواء بالارتفاع أو الانخفاض نتيجة عوامل حقيقة، أو عوامل مصنعة وغير أخلاقية كالإشاعات والاحتكار.
- **مخاطر التضخم:** تنشأ هاته المخاطر لارتفاع في مستوى الأسعار مما يتسبب في تدهور في القوة الشرائية للنقود وقد يترتب على ذلك انخفاض في الأموال الحقيقية للمستثمر.
- **مخاطر التشغيل:** تنشأ هاته المخاطر نتيجة ارتباط الصكوك الإسلامية بالأصول الحقيقية، أي وقوع خطأ بشري أو طبيعي مثل الكوارث الطبيعية تندرج ضمن المخاطر العامة أما الحوادث عمل أو عدم كفاية وسائل تقنية أو الموارد البشرية يترتب عنه مخاطر خاصة.
- **مخاطر مخالفات شرعية:** ترجع أموال الصكوك إلى التزام هاته الأموال بالضوابط الشرعية داخل المؤسسات المالية الإسلامية، أي مخالفة الضوابط للضوابط الشرعية مثل: الربا، الغش وتجارة في السلع المحرمة شرعا تؤدي إلى هذه المخاطر.

- **مخاطر أسعار الصرف :** تنشأ هاته المخاطر في الأسواق النقدية الآجلة عند تقلبات أسعار الصرف في المعاملات سواء عند إصدار الصكوك الإسلامية وتتغير في فترات موالية لذلك.
 - **المخاطر القانونية:** نجد المخاطر القانونية مجسدة في القوانين والتشريعات للعقود المالية المعمول بها في معظم الدول التي لا تتوافق مع بعض القوانين الوضعية التي تحكم العقود والصفقات.
 - **مخاطر السيولة:** تنشأ هذه المخاطر عند عدم قدرة البنك على الوفاء بالالتزامات المالية عند استحقاقها، أو عدم سهولة تحويل الأوراق المالية إلى سيولة نقدية قبل تاريخ استحقاقها.¹
- الخاتمة:**

إن المصارف الإسلامية أسسها ومبادئها من العقيدة الإسلامية فهي لا تعطي فائدة محددة لكنها ربحا حلالا غير محدد مسبقا وغالبا ما يفوق مقدار الفائدة الممنوحة من طرف البنوك الربوية ، حيث تمكنت بأسلوب عملها الجديد و المتميز أن تثبت وجودها كبديل شرعي للبنوك التقليدية ، وتعتبر تجربة المصارف الإسلامية في إصدار الصكوك الإسلامية تجربة رائدة وهذا ما جعلها تصنف من أهم المؤسسات التي ظهرت في الدول الإسلامية لما تقوم به من أعمال مالية و مصرفية وجذب موارد نقدية و توظيفها توظيفا فعالا . و صناعة الصكوك الإسلامية تلعب دورا بارزا في تمويل المشاريع والاستثمارات، فإن دول كثيرة لجأت إليها منها: دول مجلس التعاون المنتمل في الإمارات المتحدة العربية، السعودية العربية، قطر والبحرين، كويت وماليزيا والسودان و الباكستان كما وقد قامت بعض الدول الأجنبية كذلك باستخدام هذا النظام كألمانيا، فرنسا، اليابان وغيرها بحيث تعتبر دولة الإمارات المتحدة العربية الدولة الأولى في هذا المجال وهي التي بدأ فيها نظام الصكوك الإسلامية بحسب الشريعة الإسلامية وأقيم فيها بنك تجاري يتعامل بالصكوك الإسلامية سنة 1975م، إن الصكوك الإسلامية توفر سيولة نقدية جيدة، إضافة إلى أنه قد أصبح لها إنتشارا حتى خارج النطاق الإسلامي بحكم لها قدرة كبيرة على تغطية أي نوع من أنواع العجز المالي على عكس الفوائد الربوية أي دخلت ضمن التعاملات الإسلامية المشروعة فهي تعتبر ديون ، إن من أهم التوصيات التي نراها مناسبة لإكمال بعض النقائص و حل المشاكل التي تواجهها البنوك الإسلامية و صناعة الصكوك الإسلامية وهي كالتالي :

- دعم الحكومات الإسلامية لنشاط البنوك الإسلامية و حمايتها ؛
- العمل على التوسيع الشبكي للمؤسسات المالية في العالم حتى تضمن الوصول إلى جميع المناطق مع تطوير تقنيات التمويل المعتمد من طرف البنوك الإسلامية حتى تكون شاملة؛
- ضرورة الاستفادة من التجارب الدولية من أجل تفعيل تجربة الصكوك الإسلامية في دول أخرى؛
- يجب إصدار معايير جديدة للصكوك الإسلامية تقوم بتنظيم المعالجة المحاسبية والمالية للأسهم والسندات يراعي فيه خصوصية الصكوك الإسلامية؛
- الاستفادة من التجارب الرائدة في مجال الصكوك الإسلامية (التجربة الماليزية) وإعداد مؤشر لإهم الصكوك على المستوى العربي؛
- ضرورة العمل على تكوين إمكانيات بشرية متخصصة لدعم الصناعة الصكوك الإسلامية خصوصا؛

العمل على نشر ثقافة التعامل بالصكوك الإسلامية في مجتمعات الأعمال وتبيان ومميزاتها

قائمة المراجع:

المقالات:

- السعيد بريكة، و سناء مرابطي. (2017)، دور الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية - تجربة السودان أنموذجا. مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 3، العدد 1، الصفحات 183-197.

¹ عبد العزيز قتال، و سارة عزابيزية. (2020)، صناعة الصكوك الإسلامية واقع، تحديات و مقترحات. مجلة رؤى الاقتصادية، المجلد 10، العدد 1، الصفحات 315-331، ص 320.

- بختي عمارية. (2018)، مساهمة البنوك الإسلامية في تنمية الصكوك الإسلامية في سوق الإمارات. المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، المجلد 1، العدد 3، الصفحات 118-142.
- حمزة غربي، و وفاء جبلاحي. (2018)، الصكوك الإسلامية، أنواعها وإدارة مخاطرها. مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد 2، العدد 1، الصفحات 136-148.
- رشيد درغال. (2015)، دور الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 8، العدد 1، الصفحات 81-100.
- صارة زعيتري، ونورة زيان. (2020)، واقع إصدار وتداول الصكوك الإسلامية -التجربة الماليزية نموذجاً-. مجلة الميدان للدراسات الرياضية والاجتماعية والإنسانية، المجلد 2، العدد 7، الصفحات 344-360.
- عائشة بوتلجة، و أمال حمو زروقي. (2018)، الصكوك الإسلامية ودورها في تمويل القطاع الزراعي. مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، المجلد 1، العدد 1، الصفحات 19-34.
- عبد الحق العيفة. (2018)، طبيعة الملكية في هيكلية الصكوك الإسلامية. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 7، العدد 1، الصفحات 121-131.
- عبد الرزاق زيدان. (2019)، صناعة الصكوك الإسلامية خلال الفترة 2001-2015 الواقع، التحديات والآفاق. مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 5، العدد 1، الصفحات 102-122.
- عبد العزيز بوكار، و عبد الباسط بن عبيد. (2014)، صناعة الصكوك الإسلامية في الدول العربية: الواقع والتحديات. التكاملي الاقتصادي، المجلد 2، العدد 3، الصفحات 346-358.
- عبد العزيز قتال، وسارة عزازية. (2020)، صناعة الصكوك الإسلامية واقع، تحديات ومقترحات. مجلة رؤى الاقتصادية، المجلد 10، العدد 1، الصفحات 315-331.
- عبد المجيد سعود. (2012)، آثار العولمة على المصارف الإسلامية. مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد 5، العدد 2، الصفحات 115-124.
- علي محبوب، و علي سنوسي. (2020)، مخاطر تنفرد بها المصارف الإسلامية المخاطر التشغيلية أ نموذجاً دراسة ميدانية لبنك البركة الأغواط. مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 3، العدد 6، الصفحات 14-26.
- عيسى بدروني، و نصر الدين بن أعمارة. (2018)، أنواع الصكوك الإسلامية وطرق إدارة مخاطرها بالتركيز على السوق الماليزية. مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد 2، العدد 2، الصفحات 178-189.
- فاطمة الزهراء بوبصلة. (2014)، المصارف الإسلامية ضرورة حتمية. مجلة الحضارة الإسلامية، المجلد 15، العدد 20، الصفحات 57-70.
- فاطمة بوخاري. (2017)، دور الصكوك الإسلامية كألية لتفعيل السوق المالي التجربة الماليزية في السوق المالية الإسلامية. مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد 2، العدد 2، الصفحات 55-70.
- محمد الطاهر قادري، البشير جعيد، و أحلام سلوى نعامة. (2014)، المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول. مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 5، العدد 2، الصفحات 201-215.
- مصطفى العرابي، و سعدية حمو. (2017)، دور الصكوك الإسلامية في تمويل الاقتصاد ماليزيا نموذجاً-. مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 3، الصفحات 67-85.
- نوال بن عمارة. (2011)، الصكوك الإسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الإسلامية تجربة السوق المالية الإسلامية الدولية -البحرين-. مجلة الباحث، المجلد 9، العدد 9، الصفحات 253-264.
- نور الدين كروش، و عيماد معوشي. (2017)، الصكوك الإسلامية كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. Beam Journal of Economic Studies، المجلد 1، العدد 1، الصفحات 31-44.
- يوسف تيري. (2015)، الصكوك الإسلامية، مخاطرها وآليات معالجتها. مجلة الإقتصاد الجديد، المجلد 6، العدد 2، الصفحات 317-330.

التقارير:

- تقرير الصكوك الإسلامية النسخة التاسعة منشورات السوق المالية الإسلامية، Sukuk report –IIFM Sukuk database